تصور معاد تصور النسبة بينهما كافيين في الجزم باللزوم بينهما يدل على قوله
فان على الملازمة لان التشبيه المستفاد من قوله كذلك الاستثنائي المتصل
اي مثل الشكل الاول انما هو في البين بالمعنى المشترك بين القسمين وهو
الذي للاحتياج الموسط لا في خصوص احد القسمين وكانه اشار الى هذا
حيث قال فان انتاجه لنتاجه بين للاحتياج الى بيان اصلا دلخ اي انتاج
الشكل الاول كانتاج القياس الاستثنائي بين بالمعنى الاخص واعترض بعض
الافاضل منا بان القول بان الشكل الاول منتج هو من المنطوق مخالف لكلامهم
من تعريف القانون لان الفروع المندرجة تحته بديهية الانتاج فلا يتوقف
تلك الفروع منه فلا يكون قانونا بالقياس الى البعض ومخالف ايضا لكلامهم في
الكتاب من قول المصنف المستدل ما يرد من عليه والجواب عن الاول قد سبق
في بيان القانون تذكر وعن الثاني ان مراد المصنف ان المستدل ما يرد من عليه
ان كان كسبيا يدل عليه قوله في جواب المعارضة بل بعض افراده بديهي فلذا
قال رح عليه في شرح كلامه فنقول واما المسائل فهي المطالب التي يبين من عليها
العلم ان كانت كسبية قوله فان قيل استفادة بعض الكسبي من بعض
البديهي اه اشارة الى ما ذكرنا من قولنا وينبغي ان بيان صغرى المعارضة
المذكورة لا يتوقف على المقدمة الاولى الخ اجاب المصنف المعارضة بمنعها
وقوله قلنا ان ذلك الطريق ايضا بديهي اه اشارة الى الجواب الحاسم الذي هو
منع ما ذكر نا من التقدير واما لم يذهب المصنف الى منع المقدمة الثانية من
مقدمات المعارضة ومنع ما ذكر من التقدير حتى يحسم مادة الشبهة
وتحقيق هذا الذهاب على ابهام كون المنطوق باسره ممكنا وهو خلاف الواقع والا
للجمع بينهما دفعا للابهام وقلعا لمادة الفساد بالتمام قوله فيرد عليه القائل هو
الحلي رح معترضا على قول رح المعارضة المذكورة وان فرضنا اتمامها لا يدل
الا على الاستغناء عن تعلم ما قيل عليه بل يدل على ان الاحتياج اليه غير
حاصل لان توهمها امكننا لو كان المنطوق محتاجا اليه لكان لزوم ما بديهيا
او كسبيا وكل من القسمين ممنوع وما استلزم الممنوع فالاحتياج اليه
ممنوع الاحتياج اليه واقع وهو المدعى وما ذكره في الكتاب هو بيان
بطلان قسمي الثالث صه عبارته وما ذكره قدس سره لتحرير الكلام
قوله ورد بان بطلان كونه بديهيا وكسبيا يدل على انتفائه في نفسه
ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه يعني ان انحصار المنطوق في البديهي والكسبي
فرع للاحتياج اليه حتى يستلزم بطلانه بطلان الاحتياج اليه اذ قد
يوجد ضدا لا انحصار مع نقيضه اعني عدم الاحتياج اليه فان قلت
لا يلزم وجود ذلك الانحصار مع نقيضه بل يجب ان يكون باطلا ايضا حتى
يتم قوله قدس سره لم يكن المنطوق محتاجا اليه لكان اما بديهيا
او كسبيا وكلاهما باطلان وبيان البطلان على تقدير عدم الاحتياج